

(2-2)

## تبحث واقع التعليم الفني والمهني والبرنامج الوطني لتأهيل الخريجين

عميد كلية المجتمع:

# إذا أردنا المحافظة على الهيئة التعليمية للكلية علينا مساواة أجورهم بنظرائهم في الجامعات اليمنية



## أحد عشر ألف خريج بعدن عاطلون عن العمل وهذه قنبلة موقوتة

ماذا تحقق في هذا الصرح العلمي وما هي الصعوبات التي يواجهها وما هي علاقتها بواقع التنمية ومتطلبات السوق وحاجات المجتمع من أجل معرفة ذلك كله التقينا الأستاذ الدكتور / سالم محمد مجور عميد كلية المجتمع بمحافظة عدن وخرجنا بالحصيلة التالية:

تؤدي كليات المجتمع دوراً فاعلاً في تنمية قدرات المجتمع والنهوض به من خلال جملة المهام التي تقوم بها كلية المجتمع بمحافظة عدن واحدة من تلك الكليات فقد قطعت شوطاً كبيراً منذ إنشائها في عام 1997م حيث بدأت بتخصيص حتى وصلت اليوم إلى عشرة تخصصات وقريباً ستصبح اثني عشر تخصصاً.

أجرى اللقاء/ محمد عبدالله ابوراس - تصوير/ جان عبدالمجيد

من الأخ الوزير وعلاقنا طيبة مع الوزير ومع الوكلاء ولدينا مجلس كليات المجتمع وهو برئاسة الوزير وعضوية وكلاء وزارات الخدمة المدنية والمالية والتعليم العالي والتأمين والشؤون الاجتماعية ومنوب من كل كلية مجتمع وهو العميد وروساء الغرف التجارية وهذا المجلس يناقش العديد من القضايا المهمة والملحة التي تهم كليات المجتمع وبحضورنا في هذا المجلس نضع القضايا والصعوبات والمعوقات التي نواجهها وأنا أقول لكم صراحة وأود أن أضعها عبر صحيفة 14 أكتوبر واسعة الانتشار أننا

ما مدى مساهمة الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي في عملية النهوض بالتعليم التطبيقي .. وهل هناك تعاون مع كلياتكم؟

دول الخليج تقدم بصراحة دعماً سخياً للتعليم الفني بمعنى أننا لو أخذنا مثلاً على ذلك ما تقدمه المملكة العربية السعودية سنجد أنها قامت ببناء وتأثيث وتمويل العديد من المعاهد الفنية والمهنية في مختلف محافظات الجمهورية. أشقاؤنا في دول الخليج مهتمون بالتعليم بصورة عامة، وبالتعليم التطبيقي ما يسمى اليوم بالتعليم الفني بصورة خاصة، وايضا التدريب المهني.

ولأسف نحن علاقتنا خلافاً للمعاهد فدول الخليج علاقتها مباشرة مع الوزارة وليس مع الكليات وبالتالي الوزارة ترى أين تسخر هذا الدعم، وعلى سبيل المثال فقد حصلت الوزارة - وأكد ذلك معالي الوزير - على دعم اليابان ومن دول أخرى وهو عبارة عن أجهزة تدريب حديثة وستيم توزيها على المعاهد وليس على كليات المجتمع وخاصة منها أقسام السيارات في هذه المعاهد لما لذلك من أهمية في تدريب مخرجات تلك المعاهد الفنية والمهنية وتأهيلها للإبقاء بمتطلبات التنمية وسوق العمل.

هل تعمل الكلية على الترويج لمخرجاتها في سوق العمل ولماذا لا تنسق قيادة الكلية مع القطاع الخاص لإجراء امتحانات قبول في الوظائف بهذه الشركات داخل الكلية أسوة ببعض المعاهد والمراكز التدريبية الناجحة في القطاع الخاص؟

هذه الفكرة ممتازة ومطروحة ولكن علاقتنا بالقطاع الخاص ليست علاقة قوية نحن علاقتنا قوية في مجال التأهيل والتدريب ولكن في مسألة التوظيف علاقتنا مع القطاع الخاص صفر بكل صراحة.

ما الذي يمنع أن تساهم الكلية في الترويج لمخرجاتها وتوجد علاقة ممتازة مع سوق العمل لإيجاد فرص العمل للخريجين والخريجات منها؟

في عام 2008م عملنا مسحاً في قسم الفندقية والسياحة وهو من أهم الأقسام لدينا ولكن الإقبال عليه ضعيف وهذا القسم منذ تأسيسه حتى يومنا هذا لم تلحق به أي طلبة .. ما السبب؟ هنا السؤال وجلسنا مع الخبراء والأمن والهولنديين وأيضاً مع الزملاء بالوزارة وحاولنا أكثر من مرة التشجيع على الالتحاق بهذا القسم، وأعطينا من رسوم الدراسة في قسم الفندقية والسياحة وحتى اليوم للأسف لم نفلح رغم أننا في عدن وليس في الريف فعند منطحة حضرية ومع ذلك لم تقدم أي طلبة لدراسة الدبلوم في قسم الفندقية والسياحة وكلمهم أولاد، ومادامنا نتحدث عن الشراكة فقد قمنا بمسح لأكثر من عشرين فندقاً داخل عدن وخلقنا معهم علاقات وجلسنا بمديريين، وبالمناسبة لدينا مركز تدريب متطور وبه مطعم للتدريب متطور أيضاً لتدريب الطلاب ومعدات تدريب على الفندقية ومنهاج ممتاز ... خلقنا علاقة ممتازة مع القطاع الخاص في مجال الفندقية وأعطينا عشرين وظيفة في مجال الفندقية والسياحة ولكن هذه الوظائف اقتصرت على العنصر النسائي وعندما طلبوا منا ذلك صدمنا لأنه لا توجد لدينا أي ملتحة في هذا القسم، وهم طلبوا خريجات فندقية وسياحة أي في مجال الاستقبال والضيافة للفنادق التي مسحتها (خمسة نجوم).

هل معنى ذلك أن المجتمع يرفض الفتاة في المجالات الفندقية؟

نعلم المجتمع يرفضه ويعتبر عيباً اجتماعياً العمل في هذه المجالات وهذه حقيقة لا يجب أن ننكرها .. وعندما عملنا دراسة حول التخصصات التي يتم الإقبال عليها وجدنا أن الهندسة والبرمجة التعليمات التي يظهر على الفتيات العمل في المجال الفني ونحن على استعداد لتقديم الكثير من التفرقات والقبول بمعاملات حتى معدل 60٪ تشجيعاً للعنصر النسائي للدراسة في هذا التخصص الذي لا يعد عيباً للعمل فيه مادامت لقمة العيش بشرط العمل في الفنادق الراقية مع أن مناهج قسم السياحة سهلة؟ لذلك أطلب منكم في الصحافة العمل على التوعية فالعمل الفني ليس عيباً كما يعتبره مجتمعنا الذي يظهر على الفتيات العمل في المجال الفني ونحن على استعداد لتقديم الكثير من التفرقات والقبول بمعاملات حتى معدل 60٪ تشجيعاً للعنصر النسائي للدراسة في هذا التخصص الذي لا يعد عيباً للعمل فيه مادامت لقمة العيش بشرط العمل في الفنادق الراقية مع أن مناهج قسم السياحة سهلة؟ لذلك أطلب منكم في الصحافة العمل على التوعية فالعمل الفني ليس عيباً كما يعتبره مجتمعنا الذي يظهر على الفتيات العمل في المجال الفني ونحن على استعداد لتقديم الكثير من التفرقات والقبول بمعاملات حتى معدل 60٪ تشجيعاً للعنصر النسائي للدراسة في هذا التخصص الذي لا يعد عيباً للعمل فيه مادامت لقمة العيش بشرط العمل في الفنادق الراقية مع أن مناهج قسم السياحة سهلة؟

محافظ عدن الأسبق أحمد الكحلاني في ندوة حول البطالة في أوساط الشباب بجامعة عدن انتقد القطاع الخاص في مجال السياحة باعتبارهم يوظف كوادراً غير مؤهلة في العمل الفني بينما يوجد خريجون في هذا المجال عاطلون عن العمل؟

نعلم هذا صحيح يوظف بهذه الطريقة ويسهم في إشغال مشاريعه السياحية ونحن لدينا كوادراً مؤهلة على أفضل مستوى تدريب ومن خبراء دوليين.

ماهو مستوى دعم وزارة التعليم الفني والتدريب المهني للكلية وما هو مستوى دعم السلطة المحلية بالمحافظة لهذا التعليم باتجاه تأهيل المجتمع والنهوض به والتقليص من معدل البطالة المرتفع في محافظة عدن وماهي أبرز الصعوبات التي تواجهونها؟

بالنسبة لدعم الوزارة للكلية فنحن لا نلقي أي دعم باعتبارها جهة إشرافية ونحن مستقلون مالياً وإدارياً ولم يقدموا لنا أي دعم يذكر ولكن نحن نناقش موازنتنا في وزارة المالية وبالتالي نحن نطلب توفير أجهزة ومعاد وأثاث وذلك من موازنتنا الخاصة والأمانة نحن نتلقى دعماً معنوياً

أي دعم للكلية من قبل السلطة المحلية وقد اجتمعنا بالسلطة المحلية ممثلة بقيادة المحافظة العام الماضي ولديهم مشروع وطني بإعادة تأهيل الخريجين من جامعة عدن بمعنى تأهيل التخصصات الراكدة وهذه التخصصات اليوم لم تعد تواكب متطلبات سوق العمل وبالتالي لم يعد أمامها فرصة الحصول على أي وظائف منذ عام 1997م ومن أجل ذلك التقينا بوكيل المحافظة لشؤون تنمية الموارد أحمد أحمد الضلاحي بحضور عدد من مدراء العموم للمكاتب الوزارية بالمحافظة عدة مرات وناقشنا حول تنفيذ البرنامج الوطني لإعادة تأهيل الخريجين الذي هو فكرة جرى تنفيذها في السودان ومصر ونجحت فمثلاً خريج بكالوريوس لغة عربية

## لابد من فتح مساق البكالوريوس التطبيقي



مبنى الكلية من الداخل

منذ عام 1997م ومنظر في قائمة المسجلين في الخدمة المدنية وسنوياً يجدد التسجيل ومع ذلك لم يحصل على وظيفة وآخر خريج جغرافياً وثالث خريج فلسفة هؤلاء مثلاً لم يحصلوا على وظائف لذلك عندما التقينا بقيادة المحافظة في المجلس لمانقشة البرنامج الوطني طلبنا من مدير مكتب وزارة الخدمة المدنية الأخت سميرة عقربي إعطاءنا إحصائيات بهذا الصدد فجاؤوا لنا بقوام من هم مقيدون لدى وزارة الخدمة المدنية منذ عام 1995م حتى عام 2009م وبلغ قوامهم أحد عشر ألفاً وثمانمائة خريج وخريجة من أبناء المحافظة من حملة البكالوريوس عاطلون عن العمل وهذه قنبلة موقوتة لابد من التنبيه إليها ومعالجتها قبل أن يفوت الأوان وبالتالي فإن هدف المشروع الوطني هو إعادة تأهيل الخريجين من جديد بدورات قصيرة تتم بمتطلبات واحتياجات السوق المحلية ونحن ننفذ جزءاً من البرنامج حيث تنفذ كلية المجتمع بعض هذه الدورات وأيضاً اشترك معنا القطاع الخاص والمعاهد الفنية بقوة وكل معهد أخذ جزءاً والحمد لله بدأنا ونأمل خيراً إن شاء الله.

نحن في كل الأحوال مستعدون وطرحنا في الاجتماع الذي أشرت إليه أننا مستعدون أن تساهم كلية المجتمع بإعادة تأهيل وتدريب الخريجين بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل وحاجات التنمية والمجتمع وإن شاء الله إذا نجحت هذه التجربة بمحافظتنا عن أن متأكد أنها سوف تدمج على مختلف المحافظات لأن هذه المشكلة تعاني منها أيضاً جامعات حضرموت وصنعاء وتعز والحديدة ونيما وغيرها لأن التخصصات واحدة وحجم الالتحاق والدراسة والتخرج أيضاً هو نفسه وأنا متأكد إذا ما أتمت الشباب بالدورات التي يلتحقون بها فسيتحصلون على وظائف وربما يمكنهم فتح مشاريع خاصة بهم تكون ناجحة وتيسر الأمور نحو

نواجه مشكلة مؤرقة بالنسبة للكلية بوجه عام وهي مشكلة التسرب الأكاديمي من الكلية وهذا أهدنا عدداً من المدرسين ابتعثوا من قبل كلية المجتمع في ماليزيا وروسيا والسعودية وللأسف الشديد انتقل ستة من هؤلاء المبتعثين من قوام هيئة التدريس في كلية المجتمع إلى جامعة عدن بعد أن أهدناهم على حساب كلية المجتمع لمساق الدكتوراه والمجستير وهؤلاء تم توظيفهم توظيفاً جيداً في جامعة عدن ونحن لسنا راضين عن هذا العمل الذي أحل بخطة الكلية وجاء على حساب التعليم في كلية المجتمع وقد وضعتنا هذه المشكلة على مجلس كليات المجتمع، وينبغي إذا أردنا المحافظة على الهيئة التعليمية من التسرب الأكاديمي والانتقال إلى الجامعات اليمنية، أن نساوي الأجور الخاصة بأعضاء الهيئة التعليمية في كليات المجتمع بالجامعات اليمنية. وقد صدرت توجيهات في عام 2003م بهذا الصدد لكنها لم تنفذ وتوجيهات في 2006م من رئيس الوزراء السابق عبدالقادر باجمال وايضا لم تنفذ وأخرها توجيهات في نوفمبر 2009م من الدكتور علي مجور رئيس الوزراء وهي أيضاً لم يتم تنفيذها حتى الآن فعلى سبيل المثال المدرس في كلية المجتمع يحصل على أقل من نصف راتب المدرس في كلية التربية أو الهندسة أو الاقتصاد وكلهم دكاترة وهذه المشكلة تتحملها وزارة الخدمة المدنية ويقع على عاتقها إصلاح هذه الأمور للحد من التسرب الأكاديمي، وهناك توجيهات أيضاً من فخامة الرئيس لحل هذه الإشكالية فنحن نعانى من تسرب يمكن أن يوقف عملنا تماماً وهذه مشكلة خطيرة لابد من معالجتها فقد انتقل سبعة من الهيئة التعليمية ولابد من وضع المعالجات الصائبة لحسم هذه المسألة من الجامعة والمرافق الأخرى ومن وزارة الخدمة المدنية. أما فيما يتعلق بعلاقتنا مع السلطة المحلية فهي جيدة ولكن لا يوجد

الأحسن. **لماذا أنتم متحمسون للاشتغال إلى هذا المساق الدراسي وهل هو مبني على دراسات؟** نحن متحمسون لأنه جاءت منظمة هولندية إلى اليمن قبل حوالي أربع سنوات وأجروا مسوحات ودراسات وطلبوا من الوزارة إنشاء برنامج البكالوريوس التطبيقي في كلياتي المجتمع بصنعاء وعدن ففي صنعاء بدأوا بالطلاب من سنة أولى حيث يدرس الطالب أربع سنوات بينما يدرس طالب الدبلوم عامين وهكذا كان النظام الذي جاؤوا به والمناهج الدراسية الخاصة بهذا النظام الدراسي وهم قاموا بإعداد المعلمين وحتى يومنا هذا نحن لدينا نظام إعداد المعلمين عبر المنظمة الهولندية هذه.

حتى الدراسة في هذا النظام التعليمي تختلف ففي كل العالم عبارة عن فصلين لكن لدى الهولنديين أربعة فصول فالفصل الأول ينقسم إلى فصلين والثاني فصلين في نظام البكالوريوس التطبيقي الهولندي لدينا الآن في اليمن وقد تم تنفيذه في صنعاء وعندما جاؤوا إلى عدن جلسوا مع العميد السابق لنا واختلفوا معه وذهبوا إلى المعهد التقني بالمعلا ونقلوا إليه هذا النظام التعليمي الهولندي أي فتحوا البرنامج في صنعاء في كلية المجتمع وفي عدن في المعهد التقني وهذا مستمر منذ عامين أرسوا نظام التعليم وجعلنا إليهم وخلقنا علاقة بين كلية المجتمع والبرنامج الهولندي وطلبنا نقل البرنامج من المعهد التقني إلى كلية المجتمع كما هو حاصل في العاصمة صنعاء ولكن الهولنديين قالوا لا لدينا فكرة أخرى وهي أن نجعل سنة أولى وثانية في المعاهد وثالثة ورابعة في كلية المجتمع ونمنح الشهادة من كلية المجتمع، إذا الآن في الفصل الثاني سنستقبل كلية المجتمع عدن خريجي قسمين هما قسم الهندسة وقسم الحاسوب من المعهد التقني ولكنهم من حملة البكالوريوس التطبيقي واستعداداً لذلك نفذنا جملة من الدورات التدريبية لخمس مئة من الكلية على نفقة الهولنديين وسنستقبل الطلاب إن شاء الله الأسبوع القادم ليواصلوا دراستهم في الكلية سنة ثالثة ورابعة.

**هل المناهج التي ستدرس البكالوريوس مواصلة للمناهج التي تم تدريسها في مساق الدبلوم؟** نعم هذه قاعدة أساسية وأمر بديهي فالطالب عندما يأتيها من الثانوية العامة يختار هل يدرس الدبلوم ثلاث سنوات أم البكالوريوس أربع سنوات وهو حر في اختياره ولدينا بقسمين مثلما بدأ الهولنديين لدينا في عدن بقسمين قسم هندسة الكمبيوتر وقسم برمجة الحاسوب ونحن الآن سنستقبل هذه الدفعة التي ستدرس سنة ثالثة وسنة رابعة.

وفي العام القادم إن شاء الله إذا ما وافقت الوزارة وهذا سنضعه أمام المجلس الأعلى لكليات المجتمع أنه ينبغي أن نفتح مساق بكالوريوس تطبيقي أربع سنوات بحيث يدخل الطالب على دراية وبالتالي يبدأ بدراسه وأنا على ثقة بأنها ستكون مخرجات نوعية ممتازة وحتماً سوف تستوعبها سوق العمل.

**ماذا عن البحث العلمي في الكلية؟** نحن نوليها أهمية كبيرة ولدينا نظام لا يتخرج الطالب دون أن يكون قد أستكمل مناهجه الدراسية ودون أن يكون قد قدم بحثاً علمياً نحن نسهمه (بحث التخرج) ويتم تقديم هذه البحوث على شكل مجموعات مكونة من أربعة أو خمسة طلاب ولديهم مدرس يشرف على إعدادهم للبحث العلمي أو البحوث العلمية.

ويعتبر البحث العلمي من المواد الدراسية التي تسجل في الشهادة وبينان الدرجات ولدينا أبحاث من البحوث الآن موجودة في الأقسام العلمية والمكتبة المركزية بالكلية ونستفيد من هذه الأبحاث لأنها قيمة وتطبق في السوق وهذه الأبحاث تعدها المجموعات الطلابية هي أبحاث من واقع الحياة وليس نقلاً من الكتب ونحن نستفيد منها كثيراً وهي ليست ذات فائدة لنا في الكلية فحسب بل إنها مفيدة أيضاً للمجتمع والسوق وخطط وبرامج التنمية.

**هل توجد برتوكولات تعاون علمي بين الكلية ونظيراتها المحلية أو في الدول الأخرى التي قطعت شوطاً في هذا المجال وإلى أي مدى يسير التعاون في هذا الجانب؟** وقعنا العام الماضي 2009م برتوكول تعاون بين كليات المجتمع في كل من عدن وصنعاء وسيئون وبريم والكليات المقابلة لها في ماليزيا ووعدا الأصدقاء الماليزيون بإرسال الأول من كليات المجتمع اليمنية إلى المعلمين والمعلمات داخل هذه الكليات وسيقدمون المشورات والنصائح في تطوير مناهجنا وخبرائنا داخل هذه الكليات ويقدمون المشورات والنصائح في تطوير مناهجنا وخبرائنا داخل الكليات، هذا جانب، والجانب الآخر اتفقنا على إرسال الخريجين الأوائل من كليات المجتمع اليمنية إلى ماليزيا للالتحاق بالجامعات الماليزية لمواصلة الدراسة الأكاديمية. واتفقنا معهم على أن يكون أربعة مبتعثين برسوم والخامس مجاناً وهذا شيء ممتاز. كما وقعنا اتفاقية مع جامعة حلوان المصرية في مجال تبادل الخبرات فيما بيننا وهذا حق مشروع ونحن الآن بصدد التواصل معهم، وتواصل مع جامعة المأمون في سوريا ونطمح إلى توقيع برتوكول تعاون معهم، كذلك كلية التقنية في الدمام بالمملكة العربية السعودية وفيها الدراسة بنظام أربع سنوات لدينا علاقة جيدة معها وكذا كلية التقنية بجدة نحن نتواصل معهم ويمدوننا بالعديد من المراجع وهذا التعاون مثمر وبالمناسبة نحن لدينا مكتبة لكنها متواضعة برغم المراجع الممتازة فيها ولكن نحن بحاجة إلى توسيع التعاون مع الأشقاء والأصدقاء ولدينا أيضاً علاقة قوية ومتميزة مع المؤسسة الألمانية للتنمية D.E.D ويمدوننا بالخبراء باستمرار حيث أمودنا بالثنتين وخلال الفترة القريبة القادمة سيمدوننا بالثنتين آخرين إلى جانبهما.

## الكلية ستستقبل طلاب المعهد التقني لمواصلة الدراسة في مساق البكالوريوس

### المجتمع يعتبر عمل الفتيات في الفنادق عيباً